انخفاض معدل التضخم في فبراير ٢٠١٢م

■ ،،خاص/الثورة

بلغ الرقم القياسي لشهر فبراير ٢٠١٢م (١٤٨,٨٩) مسجلاً انخفاضا بمعدل تضخم (٢,٦٦٪) مقارنة بشهر يناير ٢٠١٢م حيث سجل الرقم القياسي فيه (١٤٨,٨٩). وعزى الأخ أمين محمد العلفي مدير عام احصاءات الاسعار والارقام القياسية الجهاز المركزي للاحصاء ذلك إلى الانخفاض في سلع وخدمات المجموعات السلعية المكونة لسلة المستهلك المرجحة بأوزان الإنفاق الأسري وتختلف قوة الانخفاض للسلع التي تمثل وزن أكبر في مجموعها الفرعية وكذا تأثير المجموعة السلعية على التضخم العام بوزنها الاستهلاكي للاجمالي العام للإنفاق الاسري كما أن تغير الأسعار يُؤثر طرديا على التضخم العام لسعر المستهلك.

وأشار إلى أن بيانات التغير للاسعار في شهر فبراير تشير إلى تسجيل مجموعة الخضروات الطازجة والمجففة رقماً قياسياً بلغ (١٧٩,١٥) بمعدل انخفاض (٢١,٢٤ ٪) تليها مجموعة المياه المعدنية والمشروبات الغير كحولية حيث سجلت رقماً قياسياً (١٣٩,٣٧) بمعدل انخفاض (٦,٤١٪) كما سجلت مجموعة السكر ومنتجاته سجلت رقماً قياسياً بلغ (١٩٩,٩٧) بمعدل انخفاض (٥,٤٨٪) يليها مجموعة الحبوب ومشتقاتها حيث سجلت رقماً قياسياً بلغ (١١٩,٨٤) بمعدل انخفاض (٥,٢٥٪) كما بلغ الرقم القياسي لمجموعة الشاي والمنبهات رقماً قياساً بلغ (١٤٨,١٥) بمعدل انخفاض (٣,٦٦٪) تليها مجموعة الألبان ومشتقاته حيث سجلت رقماً قياسياً بلغ (١٢٤,٨٧) بمعدل انخفاض (١,٢٧٪) أما مجموعة زيوت الطعام فقد سجلت رقماً قياسياً بلغ (١٣١,٩٤) بمعدل انخفاض (١,٢٢٪) أما مجموعة التبغ والسجائر والقات سجلت رقماً قياسياً بلغ (٢٠٣,٦٠) بمعدل انخفاض (١,١٤٪) أما مجموعات (الأسماك - البهارات - اللحوم - الفواكه الطازجة والمجففة) والتي سجلت ارتفاعاً في الرقم القياسي وبمعدل تضخم (٥,٦٧٪ - ١,٥٦٪ - ٠,٣٢٪ - ٠,١١٪) على التوالي.

٣,٣ مليار ريال تكلفة المشاريع الاستثمارية المرخص لها بعدن خلال ٤ شهور

■ ،،عدن سبأ

منح مكتب الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة عدن خلال الفترة (يناير- أبريل) من العام الجاري تراخيص استثمارية لعدد ٣ مشاريع بتكلفة ٣ مليارات و٣٥٠ مليون ريال.

وأوضح إحصاء صادر عن المكتب أن تلك المشاريع التي توزعت على مشروعين في القطاع الصناعي، ومشروع في القطاع الصحي ستعمل على توفير ٦٥ فرصة عمل.

وحسب الإحصاء فإن مكتب الاستثمار بعدن يدرس طلبات جديدة تقدم بها عدد من المستثمرين الوطنيين للاستثمار في المجالات المذكورة والسياحية لمنحها تراخيص خلال الربع الثاني من العام الجاري.

على صعيد آخر

اختتمت أمس بمركز التدريب والتأهيل لمصفاة عدن دورة تدريبية في مجال التعريف بنظامي التحكم الهوائي والرقمي الذي يدخل في نشاط العمل الإنتاجي لتكرير المشتقات النفطية.

وهدفت الدورة على مدى ٦ أيام تعريف ٢٥ كادرا من العاملين بالدوائر والأقسام الفنية والإنتاجية معارف عملية ونظرية في المجال الحيوي لعناصر العمل الإنتاجي خاصة في مجال الصيانة الدورية والعاجلة لوحدات التشغيل الإنتاجية وصيانة الأقسام والدوائر المختلفة لمحطة الطاقة التوليدية للكهرباء التابعة للمصفاة.

وزير النفط يستعرض مع وفد مجموعة توتال أنشطة الشركة في المجالات الاستكشافية والإنتاجية

■ ،،صنعاء/ سبأ

التقى وزير النفط والمعادن المهندس هشام شرف أمس وفد مجموعة توتال الفرنسية للنفط والغاز الذي يزور اليمن حاليا برئاسة رئيس دائرة الشرق الأوسط بالمجموعة ارنو برورياك.

وجرى خلال اللقاء استعراض جوانب التعاون القائمة بين وزارة النفط والمعادن وتوتال في مجال النفط والغاز، وسير عمل وأنشطة الشركة الاستكشافية والإنتاجية في اليمن، والحرص المشترك على توسيع أنشطتها الاستثمارية بما يعود بالفائدة على الجانبين.

وتناول اللقاء سير العمل في مشروع الغاز الطبيعي المسال في بلحاف الذي تقوده توتال بخبراتها وقدراتها الفنية والاستثمارية ويعد من أكبر المشاريع الاستثمارية في البلاد.

حيث أشاد رئيس دائرة الشرق الأوسط بتوتال بهذا الشأن بما قامت به الحكومة اليمنية من جهود للتعامل مع العمليات التخريبية الإرهابية الأخيرة التي طالت انبوب نقل الغاز المسال، وإعادة إصلاحه بفضل جهود قوات الأمن والجيش اليمني.. مؤكدا حرص الشركة على تعويض فترة التوقف الاضطرارية جراء هذا العمل التخريبي للإيفاء بالتزاماتها.

ولفت إلى أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تكرار مثل هذه الأعمال التخريبية التي تضر بالاقتصاد اليمني وشركاء اليمن من المستثمرين في البلاد.

بدوره أكد الوزير هشام شرف أن الدولة والحكومة اتخذت كل الترتيبات لضمان عدم تكرار مثل هذه الاعتداءات التخريبية من قبل العناصر الإرهابية ضد المشاريع الحيوية في اليمن وبينها مشروع الغاز الطبيعي المسال.. مشيرا إلى تصميم وعزم الدولة والحكومة بكافة قطاعاتها العسكرية والأمنية وبالتعاون مع المواطنين الشرفاء على اجتثاث شأفة الإرهاب والتعامل الحازم والقوي مع من يقومون بمثل هذه الأعمال التي تمس مصالح الشعب اليمني وعلاقاته الاقتصادية .

وأكد وزير النفط والمعادن أن حكومة الوفاق الوطني تعمل بوتيرة عالية لتوفير أجواء الأمن والاستقرار وحققت نجاحات ملموسة في ذلك، في إطار حرصها على تشجيع وجذب المزيد من الاستثمارات في القطاعات الواعدة للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية بما ينعكس على تحسين حياة ومعيشة المواطنين.. منوها بالشراكة المتينة والاستراتيجية القائمة بين اليمن وتوتال ودورها الاقتصادي والاستثماري في بلادنا .

وتطرق اللقاء إلى آليات التعاون المشترك لتعظيم استفادة اليمن من العوائد المالية والاقتصادية من صادرات الغاز المسال إلى الخارج، وما تبذله شركة توتال في هذا الجانب من جهود طيبة، إضافة إلى آفاق التعاون بين الجانبين خلال الفترة القادمة، بما في ذلك إمكانية توسيع نشاطات واستثمارات الشركة في مجال النفط والغاز.

حضر اللقاء مدير عام شركة توتال يمن للاستكشاف والإنتاج حاتم نسيبه ومدير عام الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال فرانسوا رافان .

في الاجتماع التاسع والأربعين للجمعية العمومية العادية وغير العادية للبنك

البنك اليمني للإنشاء والتعمير يرفع رأسماله إلى ٢٠ مليار ريال

هرهرة: عملنا بشكل مكثف على تحديث وتطوير أنشطة وخدمات البنك

■ ،،الثورة/ محمد راجح

قرر البنك اليمني للإنشاء والتعمير رفع رأس ماله من ١٠مليارات ريال إلى ٢٠مليار ريال في الاجتماع التاسع والأربعون للجمعية العمومية العادية وغير العادية للبنك الذي عقد أمس بصنعاء.

معلناً تحقيق قفزة كبيرة في الأرباح خلال العام الماضي ٢٠١١م بوصول صافي أرباحه إلى ٣مليارات و٦٥٧مليونا و٢٩٦الف ريال بزيادة قدرها ٥٣٤مليونا و٧٣٩الف ريال عن العام ٢٠١٠م والذي يساوي عائد استثماري سنوي يقدر بحوالي ٢٥,٥٪.

وأكد رئيس مجلس إدارة البنك حسين فضل هرهرة لدى افتتاحه أعمال اجتماع الجمعية أن العائد الممتاز في الإرباح والنجاحات المتعددة تأتي بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها إدارة البنك على مختلف الاصعده على الرغم من ظروف الأزمة السياسية وتداعياتها الاقتصادية الخانقة التي شهدتها بلادنا خلال العام الماضي.

مشيراً إلى أن البنك عمل بشكل مكثف على تحديث وتطوير أنشطته وخدماته خصوصاً بعد النجاح المتحقق في تطبيق نظام الحاسوب الجديد في جميع فروع البنك، بالإضافة إلى انتقال البنك لمرحلة اقتناء نظام وأجهزة وبرامج إدارة الصرافات الآلية.

وأضاف : انه وعلى الرغم من الأحداث المؤسفة التي شهدتها بلادنا العام الماضي والصعوبات التي واجهها البنك في تنفيذ خطة المشروع إلا أن البنك تمكن من تركيب أجهزة الصرافات الإلية والتي من المتوقع أن يتم البدء بتطبيقها خلال الفترة القادمة من العام الجاري.

لافتاً إلى أن أدارة البنك تولي الكادر البشري جل اهتمامها وتعمل على رفع المستوى المعيشي والمهني للعاملين تجسيداً لمبدأ الإنسان هدف التنمية ووسيلتها.

وقال: إن السياسات الاستثمارية والائتمانية التي اتبعها البنك بشكل ثابت كان لها دور كبير في مواصلة المصرف لانجازاته من حيث تنمية حصته من السوق المصرفي وتطوير أنشطته وخدماته وتحقيق أفضل العوائد الممكنة .

وذكر رئيس مجلس إدارة البنك في الاجتماع أن الإدارة تسعى جاهدة لإنشاء مبان يستخدمها مقرات لفروعه أسوة بمقرات الإدارة العامة ومقرات الفروع التي يملكها والعمل على تحسين مظهر مقرات الفروع حتى تظهر بشكل لائق يتناسب مع مركز البنك وسمعته.

مبينا انه تم انجاز مبنى البنك في منطقة الحصبة أمام وزارة الإدارة المحلية بأمانة العاصمة كمقر جديد لفرع الحصبة وقد باشر العمل اعتباراً من بداية شهر مارس الماضي ،في حين سبق ذلك افتتاح مقر فرع عمران الجديد منذ النصف الثاني للعام الماضي وسيتم افتتاح فرع رداع في مقره الجديد بالمدينة خلال العام الجاري بالإضافة إلى أنه سيتم إنشاء مقرات لفروع البنك بمحافظات الحديدة وحجة والمحويت وحضرموت وغيرها من المحافظات.

موضحاً أن اليمن شهدت خلال العام الماضي ركوداً اقتصادياً حاداً جراء الأزمة السياسية بكل تداعياتها الاقتصادية .

مشيراً إلى أن كل ذلك اضعف النشاط الاقتصادي وزاد من مشكلات البطالة وسجلت عدد من الدول العربية معدلات نمو منخفضة.

واستعرض الاجتماع تقريرين لمجلس الإدارة ومدقق الحسابات وتم مناقشتهما من قبل المساهمين والاستماع لملاحظات ممثلي الجهات الحكومية.

وأظهرت البيانات المرفقة بالتقريرين التطورات الايجابية التي حققها المصرف خلال العام الماضي على مختلف الأصعدة،حيث لعبت السياسات الاستثمارية والائتمانية التي اتبعها البنك بشكل ثابت دوراً كبيراً في مواصلة المصرف لإنجازاته من حيث تنمية حصته من السوق المصرفية وتطوير الأنشطة والخدمات وتحقيق أفضل العوائد الممكن تحقيقها في ظل الظروف الراهنة.

وصادق الاجتماع على الميزانية العمومية وحساب الإرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية ٢٠١١م وتقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات عنهما.

كما تم في الاجتماع إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بإدارتهم للعام الماضي والموافقة على توزيع الأرباح بحسب اقتراح مجلس الإدارة وإبراء ذمة مدققي الحسابات وتفويض مجلس الإدارة بتعيين مدققي حسابات للبنك للعامين القادمين تم كذلك انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بدلا عن الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم.

وبخصوص رفع رأس مال البنك إلى عشرين مليار ريال يتم تنفيذها وسدادها خلال مدة أقصاها ثمان سنوات مالية صادق الاجتماع على تكليف الإدارة التنفيذية بإجراء القيود المحاسبية اللازمة لتنفيذ قرار الجمعية بسجلات البنك المحاسبية وعلى أن يقوم كذلك مجلس الإدارة بتنفيذ رفع رأس المال إلى الحد المصادق علية وفقاً لتفويض الجمعية على دفعات بحسب الظروف والمستجدات المستقبلية على أن يصاحب ذلك زيادة بالقيمة الاسمية للسهم الواحد تتناسب مع حجم كل زيادة بقيمة رأس المال.

تصوير/ عادل حويس

بيع أذون خزانة بمبلغ ١٧,١ مليار ريال

■ ،، تم أمس بمقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (٧٣٨)، وبلغت القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة مبلغ ١٧,١٦٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (٩١)، (١٨٢)، و(٣٦٤)، (٢٢,٢٦٪)، (٢٢,٢٦٪)، (٢٢,٢٦٪)، على التوالي.

وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غداً السبت.

رأي اقتصادي

فجوة المالية العامة

احمد ماجد الجمال×

■ الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في خلق السلع والخدمات بطريق مباشر أو غير مباشر مما يرفع من إجمالي الناتج المحلي وبالتالي زيادة في الإيرادات العامة وينتج عنه زيادة مقدرات المالية للدولة هذا في الوضع المثالي.

ولكن عندما تعاني المالية العامة من تداعيات مستمرة للعديد من الأسباب الظاهرة أو الغير منظورة فان ذلك يعني وجود مشكلة مالية قائمة أو تلوح في الأفق إذ يواجهه مزيج مزعج من التكاليف العالية والمتصاعدة في حجم الإنفاق العام التي فاقت الزيادة في الموارد العامة والناتجة عن حتميات التنفيذ الفعلي والالتزامات الحتمية في فاتورة الأجور والمرتبات ونفقات الخدمات العامة كالصحة ,التعليم,الأمن....,واستحقاقات التقاعد وبالمقابل موارد مالية من مصادر شحيحة نتيجة لضعف آلية المتابعة والتحصيل وضعف الإدارة الأيرادية المعنية بعمليات تحصيل مستحقات الخزينة العامة على مستوى مصادرها الرئيسية والفرعية ونتيجتها تبرز ضغوط هائلة على سلامة الأوضاع المالية بما في ذلك مستويات الدين العام الداخلي والخارجي الذي أخذ في التصاعد حتى وصل إلى(٤٥٪)من تقديرات الناتج المحلي الإجمالي خلال ٢٠١٢م إلا أن نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي ليست دليلاً مفيداً بشأن المركز المالي الحقيقي ,ويعود ذلك إلى مشكلة المسميات فأن كل ريال تحصل علية الخزينة العامة للدولة وتدفعه يمكن إطلاق مسميات متعددة له من الناحية الاقتصادية ومن ثم فأن ما يتم الإبلاغ به مثلاً عن بيانات حجم العجز الصافي البالغ(٥٦١.٦١١)مليون ريال وبنسبة (٦,٦٪)من إجمالي ناتج محلي مقدر(٨,٤٨٤,٥٩٩)مليون ريال ما هو إلا مسمى من تلك المسميات.

لذا فإن النظر إلى ما مدى اتساع الفجوة المالية بين المتوقع من المتحصلات أو المدفوعات أمر في غاية الأهمية لتحديد قيمتها الحالية والمطلوب مستقبلا لسد الفجوة المالية و إجراء معالجات سنوية مستمرة لأوضاع المالية العامة بما يعادل نسباً محددة من إجمالي الناتج المحلي يتم وضعها بأسس و قواعد وضوابط مالية دقيقة ومفصلة تراعي الأثر الحالي المباشر والمستقبلي على كل الأنشطة الاقتصادية.

إن خطط المالية العامة على المدى المتوسط تبدو ظاهريا بعيدة و غير محفوفة بشكوك كبيرة وقد تفعل فعلها وقد تعمل على تقويم القيمة الراهنة للموازنة العامة عبر فتراتها الزمنية التي تتكون من ثلاثة أعوام و تأخذ بعين الاعتبار تصحيح التضخم مستقبلا من خلال تتبع صافي تدفقات نقدية الخزينة العامة باستخدام معيار مصحح لمراعاة المخاطر شريطة أن تكون البيانات والمعلومات والسياسات والإجراءات دقيقة ومحدثة وملزمة.

إن إصلاح مشاكل الموازنة و المالية العامة ستؤدي حتما إلى احتواء التكاليف و زيادة الإيرادات العامة ففي البيان المالي لهذا العام وضعت صيغاً لجملة من السياسات والإجراءات العامة منها:

-تعظيم عائدات الدولة من موارد النفط والغاز.

-تحسين مستوى استغلال القروض الداخلية و الخارجية و المساعدات الخارجية .

-تحسين عائدات مؤسسات القطاع و المختلط من حصة الحكومة من الإرباح و الضرائب و الرسوم.

-معالجة مشكلة المتأخرات والتراكمات الضريبية لدى المكلفين و تحصيلها.

-تنظيم وترشيد الإعفاءات الضريبية والجمركية ومكافحة كل أشكال التهرب الضريبي والتهريب الجمركي.

-تطبيق قانون ضريبة المبيعات بصورة كاملة.

وغيرها من السياسات والإجراءات لكن لا يعني ذلك أنها سوف تمضي كلها في وقت ليس بالقصير لتقطع شوطا طويلا نحو سد فجوة المالية العامة و تضع أساساً للاستقرار المالي و تكسب الثقة للعودة إلى العمل الجاد لكنها تحتاج ايضاً إلى خطة تنفيذية وإدارات كفؤه ذات فاعلية عالية.

باحث بوزارة المالية×

٢٥٥ مليون دولار عائدات الحكومة من الصادرات النفطية في مارس ٢٠١٢م

■ ،،خاص/الثورة

ارتفعت عائدات الحكومة من حصتها من الصادرات النفطية خلال شهر مارس ٢٠١٢م من العام الجاري بنحو ٣٦ مليون دولار وبنسبة نمو تقدر ب ١٦٪ .

وأظهرت إحصائية حديثة أن عائدات الحكومة من الصادرات النفطية بلغت ٢٥٥ مليون دولار مقابل ٢١٨ مليون دولار في شهر فبراير ٢٠١٢م .

وبحسب الإحصائية فقد بلغت الكمية المصدرة مليوني برميل مقابل مليون و٧٠٠ ألف برميل ، فيما شهد سعر برميل النفط تراجعاً طفيفاً إلى ١٢٧ دولاراً للبرميل مقارنة مع ١٢٨ دولاراً.

وكانت حصة الحكومة من الصادرات النفطية قد سجلت انخفاضاً طفيفاً خلال شهر فبراير ٢٠١٢م مقارنة بشهر يناير٢٠١٢م . حيث تراجعت بنحو ٠,٢٧ مليون برميل.

وانخفضت حصة الحكومة من الصادرات إلى ١,٧١ مليون برميل مقابل ١,٩٨ مليون برميل خلال نفس الفترة.

وسجلت العائدات انخفاضاً طفيفاً بنحو ٣ ملايين دولار ،حيث تراجعت إلى ٢١٨ مليون دولار مقابل ٢٢١ مليون دولار .

ويعتبر النفط من أهم مصادر النقد الأجنبي لليمن ،فضلا أنه يعتبر قطاعاً اقتصادياً هاماً حيث يسهم بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي .

ضمن فعاليات الدورة الـ٢٧ للإسكوا في بيروت

مناقشة التقرير الخاص بدور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة

■ ،،متابعات / منصور شايع

أكد المشاركون في أعمال الدورة الوزارية السابعة والعشرين للإسكوا على أهمية تشجيع تمثيل الشباب والمرأة ومختلف الفئات الاجتماعية ومشاركتها في اللجان الوطنية والبرلمانات وغيرها من الهيئات المنتخبة المسئولة عن صياغة السياسات العامة، على المستويين المحلي والوطني. وطالبوا الأمانة التنفيذية للإسكوا بتقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في وضع استراتيجيات للتشغيل تتكامل مع السياسات الاقتصادية والتعليمية وسياسات الحماية الاجتماعية، مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا العاملين في القطاع غير النظامي وبطالة الشباب.وفي ختام أعمال الدورة الوزارية التي عقدة في بيروت رحبت الدول الأعضاء بالطلبات التي تقدمت بها جمهورية تونس وليبيا والمغرب للانضمام إلى عضوية الإسكوا ورفعها إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة للبت بها. وطالبت الدول الأعضاء الأمانة التنفيذية في الإسكوا بدعوة البلدان العربية الأخرى إلى الانضمام إلى اللجنة والتنسيق مع الجهات المعنية في الأمم المتحدة ومجلس جامعة الدول العربية لتحويل الإسكوا إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة العربية. ودعا المشاركون بالدورة الأمانة التنفيذية للإسكوا إلى تقديم تقرير حول نتائج مؤتمر ريو+٢٠ وما تضمنه مقترحات بشأن المواضيع التي تهم المنطقة، وأن تساند البلدان الأعضاء في بناء قدراتها للتعامل مع هذه النتائج. كما طلبوا الأمانة التنفيذية بأن تواصل التنسيق والتعاون مع الحكومات العربية والمنظمات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ولجانها المتخصصة لاتخاذ التدابير في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وبالأخص دعم قطاعات الطاقة والمياه والبيئة بما فيها مواضيع تغير المناخ وتفعيل الأطر المؤسسية الإقليمية للتنمية المستدامة. وفي ما يخص تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، شجع المشاركون حكومات البدان الأعضاء على المشاركة في استكمال عملية تأسيس المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت بالتنسيق مع جامعة الدول العربية. وطلبوا إلى الأمانة التنفيذية بأن تقدم التسهيلات اللازمة لاستكمال عملية تأسيس المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت، وذلك بالشراكة مع جامعة الدول العربية، وبالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة. وطالب المشاركون الأمانة التنفيذية بأن تدعم السياسات والتوجهات العامة لتنفيذ البرامج الفرعية التي تتضمنها خارطة الطريق العربية لحوكمة الإنترنت، وذلك تحت مظلة عملية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت، وكذلك الجهود في مجال تطوير أسماء النطاقات العربية. أما في ما يخص تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي، دعا المشاركون في الدورة الأمانة التنفيذية في الإسكوا إلى تشكيل فريق عمل من الخبراء يعنى بمناقشة سياسات الاقتصاد الكلي في المنطقة، ويعمل على تسهيل تبادل الممارسات الجيدة بين البلدان، ويقدم المساعدة في إيجاد حلول لقضايا الاقتصاد الكلي الهامة. كما دعوا الأمانة التنفيذية إلى تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية المتخصصة في المجال الاقتصادي؛ ونشر المعلومات؛ وتنسيق الاجتماعات الإقليمية بين مختلف الجهات الفاعلة. وكانت قد شاركت بلادنا في فعاليات الدورة الوزارية السابعة والعشرين للإسكوا والتي عقدت أمس الأول في العاصمة اللبنانية بيروت بوفد برئاسة الأخت / حورية مشهور، وزيرة حقوق الإنسان وفي كلمتها بالمناسبة أشارت إلى أن الخلل في العدالة الاجتماعية في اليمن كان السبب الرئيسي في انطلاق الثورة الشعبية ، منوهة بأن ٨٠ ٪ من اليمنيين تقريباً لا يستطيعون الحصول على الحدّ الأدنى من احتياجاتهم اليومية. وبالنسبة لمستوى التعليم وصفته بالمنحدر والضعيف على الرغم من وجود استراتيجيات لكنها لم تنفّذ إذ أن ٦٠ ٪ من النساء أميّات لا يستطعن حتى القراءة والكتابة. وقالت: إن النساء في الريف يعملن بما يفوق معدّل الـ١٦ ساعة يومياً ، لكن عملهن غير مدفوع الأجر لأنه يعتبر عملاً ضمن العائلة وبالتالي لا يحتسب إنتاجهن في الدخل الوطني. وأضافت أنه يجري الآن الإعداد لقانون حول العدالة الانتقالية ، والإعداد لورشة حوار وطني تشمل الشباب والنساء الذين كانوا المحرّك الأساسي للثورة.

من جانبه أكد يوسف أبو صفية وزير سلطة جودة البيئة الفلسطيني على ضرورة أن تواكب الدول العربية التحولات الاقتصادية والاجتماعية وإشراك كل أطياف المجتمع في عملية التنمية. وشدّد على أهمية التعليم والصحة كأولويات يجب التركيز عليها في مفهوم التنمية الاجتماعية وكذلك على أهمية المشاركة والعدالة الاجتماعيين عبر توفير فرص العمل لكل أفراد المجتمع نساءً أو رجالاً للتقليل من نسبة البطالة في العالم العربي. مشيرا إلى أن نسبة الإنتاج مقارنة مع الإنفاق هي متدنية جداً مما يؤثر سلباً على مسار تحقيق التنمية المستدامة ، مضيفاً أنه يجب إشراك البيئة والمحافظة عليها كمكوّن أساسي في هذا المسار. وأوضح أن مقولة "الفقر يؤدّي إلى تدمير البيئة" غير دقيقة إذ أن أصحاب النفوذ هم الذين يعتدون على البيئة بسبب أنظمة الإنتاج والاستهلاك التي يتبعونها والتي تزيد من نسب انبعاث ثاني أوكسيد الكربون.

استراتيجيات تنمية القطاع الزراعي تؤكد على دعم إنتاج البذور المحسنة والاهتمام بمعايير الجودة للمحاصيل البستانية

■ ،،كتب / منصور أحمد

أكدت استراتيجيات تنمية القطاع الزراعي المحاصيل البستانية الخضروات والفواكه على أهمية تشجيع ودعم القطاع الخاص في مجال إنتاج البذور المحسنة والشتلات، وتسهيل الحصول عليها من قبل المزارعين ذوي الدخل المنخفض. مشيرة إلى ضرورة الاهتمام بمعايير الجودة عن طريق إيجاد وتطبيق نظام وطني للتدريج والتصنيف والمواصفات القياسية لأهم انواع الفاكهة والخضروات والذي يشمل أيضا إجراءات للتنفيذ والتفتيش وخاصةً،فيما يتعلق بالمنتجات المُصدّرة. بالإضافة إلى تطوير استراتيجية وبرامج توعية إعلامية لنشر المعلومات الخاصة بذلك. وطالبت الاستراتيجية بتأسيس الجمعيات والشركات التجارية النوعية والمتخصصة في محاصيل معينة لدعم المنتجين في مجال التسويق والتكنولوجيا ذات العلاقة والقادرة على نقل قضاياها لمتخذي القرار. بالإضافة إلى إنشاء تعاونيات تسويقية متخصصة لصغار المزارعين بحسب المنتج. وفي جانب استخدام المياه للمحاصيل البستانية توهت بأهمية القيام بدراسة مقارنة حول الاحتياجات المائية للمحاصيل البستانية الرئيسية بغرض وضع سياسات لتشجيع أو الحدّ من إنتاج المحاصيل المختلفة بحسب مستويات توفر المياه في كل منطقة على حده وبحسب الميزة النسبية لمناطق الإنتاج المختلفة . وبحسب الاستراتيجية فإن المحاصيل البستانية من الخضروات والفواكه تساهم بصورة واضحة في صادرات اليمن ، حيث تم تصدير ٨٩.٠٠٠ طن متري عام ٢٠٠٩م من الخضروات والفواكه. وقد شهدت الصادرات الزراعية زيادة بمعدل ١٢٪ خلال العام ٢٠١٠م ، وتشكل صادرات الفاكهة والخضروات حوالي ٤٠٪ من إجمالي الصادرات الزراعية. منوهة بأن معظم الصادرات البستانية من الخضروات والفواكه تذهب إلى المملكة العربية السعودية. وتتمتع اليمن بميزات موسمية نادرة في إنتاج بعض أنواع الخضروات والفاكهة وتوفر هذه الميزة فرص تصديرية عندما يكون إنتاج هذه الأنواع في قمته.

وطرحت الاستراتيجية بعض من الصعوبات منها أن المنظمات والجمعيات الداعمة لإنتاج الفواكه والخضروات في اليمن لا تتمتّع بالقدرات الكافية. وتعتبر، التعاونيات والجمعيات العاملة في مجال التصدير وغيرها من منظمات المزارعين أُطُراً حيويّة وهامة في الإنتاج والتسويق الزراعي ولا سيما في بلد مثل اليمن والذي يسود فيه المنتجون الصغار وأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة. مشيرة إلى أن المنتجين التجاريين ليسوا بأفضل حال من حيث التنظيم وبإمكانهم الاستفادة من الخطط والبرامج الوطنية المتعلقة بالتسويق.كما أنه مازال الدعم الحكومي ضعيفاً في جوانب البحوث وإنتاج ونشر التكنولوجي وخدمات الارشاد الزراعي المناسبة للمزارعين الصغار وللمنتّجين التجاريين والتي تعتبر عاملاً أساسياً في تحسين الإنتاجية الزراعية في حال توفره بشكل ملائم.

وأضافت : إن المدخلات اللازمة لتحسين الإنتاجية في مجال الفاكهة والخضروات ليست متوفرة بصورة كافية. ولتحسين إنتاجية الخضروات والفواكه في اليمن فإن الامر يتطلب توفير البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات الملائمة وتحسين العمليات الزراعية باعتبارها شروطاً أساسية لزيادة الإنتاجية الزراعية والتي لا تزال منخفضة مقارنة بمستويات الإنتاج في البلدان المماثلة في المنطقة. وبالتالي فإنه من الضروري تطوير الشركات الخاصة المتخصصة في إنتاج وتسويق البذور المحسنة في مختلف المناطق اليمنية بالإضافة إلى تحسين البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي بما من شأنه تحسين وتطوير الإنتاجية الزراعية. إلا أن عدم توفر القروض الزراعية الميسرة يشكل عائقا كبيرا أمام زيادة الإنتاج وهنا تبرز الحاجة إلى المساعدة من البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض والتمويل الصغيرة والأصغر.

وفي جانب تسويق المحاصيل البستاني اعتبرت نظام تسويق الفواكه و الخضروات في اليمن تقليديات حيث يقوم المزارعون ببيع منتجاتهم إلى الوسطاء المحلّيين ليبيعوها بدورهم في الأسواق المحلية، أو لتجّار المدن الذين يقومون بتسويقها محليا أو تصديرها. غير أن الكثير من منتجات الفواكه و الخضروات في اليمن يتم استهلاكها على المستوى المنزلي. ولا زال قطاع التسويق يواجه قصورا في مجال الاعداد والتجهيز والتعبئة والتغليف والحفظ/التخزين. كما أن أنظمة المعلومات التسويقية وخدمات الارشاد التسويقي والبحوث التسويقية بحاجة إلى تطويرها بهدف رفع الكفاءة التسويقية وزيادة العائد للمُزارعين. إضافة لذلك فإن مراكز أسواق الجملة وأسواق التجزئة ليست مؤهلة بشكل كاف بما يعزز نظام التسويق في اليمن. من ناحية أخرى فإن ضعف أنظمة التدريج والمواصفات القياسية يؤثر سلبا في أسعار بعض المنتجات الزراعية من الخضروات والفواكه في الأسواق المحلية وأسواق التصدير. كما أن زيادة الفاقد ما بعد الحصاد من الخضروات والفواكه. وبشكل عام، تفقد الخضروات والفواكه الكثير من قيمتها في ظل نظام التسويق المتبع في اليمن، ومن خلال إستثمارات بسيطة نسبياً، يمكن تحقيق عائدات كبيرة لكل من صغار وكبار المنتجين.

ولفتت إلى أن مستوى الانتاجية ونظام التسويق لا تتيح للمزارعين اليمنيين الأستفادة القصوى من جهودهم التي يبذلونها. فالدعم الحكومي أمر بالغ الأهمية في مجالات البحوث والإرشاد الزراعي، وتشكيل التعاونيات، وتوفير القروض الزراعية الميسرة، وإيجاد وتطبيق أنظمة التدريج والتصنيف والمواصفات القياسية ومعايير الجودة بما يضمن تحسين جودة المنتجات الزراعية من الخضروات والفواكه وبما يحقق استجابتها لمتطلبات الأسواق المحلية وأسواق التصدير.

واعتبرت الأسواق المحلية لجميع محاصيل الفواكه والخضروات مزدهرة مع توفر فرص كبيرة للتوسع في تصدير المانجو واللبن والبطيخ والحمضيات وكذلك الأمر بالنسبة لبعض محاصيل الخضروات ذات الميزة النسبية والقيمة العالية كالبامية والبصل وغيرها. بالإضافة إلى توفر فرص النمو في مجال إكثار البذور والمشاتل الزراعية حيث أنها تؤمّن المزارعين بأصناف ذات جودة عالية من بذور البطاطس والخضروات وشتلات أشجار الفاكهة وبعض الخضروات. كما أن هناك العديد من الفرص بحاجة إلى دراستها واستكشافها في مجال المحاصيل المتخصّصة كالتوابل ونباتات الزينة والفل والياسمين ، والفلفل الحار والفاصوليا الخضراء ، واللبن ، وفول الصويا ، والتبغ ، والسمسم ، والقطن وهي محاصيل عالية القيمة ويمكن إنتاجها في مساحات صغيرة من الأرض. وبشكل عام، فإن المنتجات البستانية من الفواكه والخضروات تتمتع بإمكانية توفير وخلق فرص عمل وتنمية القطاع الخاص والتعاوني بما من شأنه تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.